

## تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان "وزير أفخم"

(١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

أ.م.د. حيدر علي خلف العكيلي

جامعة سومر / كلية التربية الأساسية

**The internal conflict in Iran worsened during the era of the ministry  
of Sultan Ali Khan, "Vazir Afkham"**

(March 17 - April 30, 1907)

**Assist Prof. Dr. Haider Ali Khalaf Al Ouqili**

**Sumer University/ College of Basic Education**

**Email: d.haiderali2020@gmail.com**

**Orcid: 0009-0004-7374-2184**

**Mob: 07807557775**

### الملخص

شهد تاريخ إيران الحديث ولا سيما في العهد القاجاري العديد من الشخصيات التاريخية التي أثرت في مسيرة تاريخ البلاد السياسي، ورسمت ملامحه الفكرية والاجتماعية والسياسية، نتيجة لأدوارهم في مختلف مفاصل الدولة، ولعل من ضمن تلك الشخصيات هو سلطان علي خان "وزير أفخم" الذي كان له الدور المهم في تحديد النهج الذي سارت عليه البلاد في مرحلة عدة من أخطر المراحل في تاريخ إيران الحديث الا وهي مرحلة الثورة الدستورية. ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذا الموضوع لبيان أبرز المحطات التاريخية التي شهدتها البلاد ابان تسنمه منصب الصدارة العظمى في إيران آنذاك.

الكلمات المفتاحية: تاريخ إيران، الدولة القاجارية، شخصيات، وزير أفخم

## Abstract

The modern history of Iran, especially in the Qajar era, witnessed many historical figures who influenced the course of the country's political history and shaped its intellectual, social and political features, as a result of their roles in various aspects of the state. Perhaps among those figures is Sultan Ali Khan, "Vazir Afkham", who had The important role in determining the approach that the country took during several of the most dangerous stages in Iran's modern history, which is the stage of the constitutional revolution. From this standpoint, we chose this topic to explain the most important historical milestones that the country witnessed during his accession to the position of great leadership in Iran at that time.

**Keywords:** Iranian history, Qajar state, personalities, Wazir Afkham

## المقدمة

شكلت الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ - ١٩١١ حدثاً تاريخياً بارزاً، ليس في تاريخ إيران الحديث حسب، بل تعدى تلك الحدود ليشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها، نتيجة للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها طبيعة الحياة البرلمانية والتطورات التي رافقتها في مرحلة كانت المنطقة تعاني من تسلط الحكم الاستبدادي المطلق والتحكم بمقررات الشعوب.

مثلت الثورة الدستورية بداية النهاية للنظام الاستبدادي القاجاري، من خلال المتغيرات الداخلية التي رسمت ملامح الحياة السياسية في إيران خلال الربع الأول من القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق جاءت أهمية اختيار البحث الموسوم "الأحداث السياسية في عهد وزارة سلطان علي خان" وزير أفخم، بوصفه موضوعاً قيماً جديراً بالبحث، نتيجة لطبيعة التطورات التي شهدتها المرحلة الأولى من تاريخ الثورة الدستورية، وما رافقها من تناقضات في الرأي حول طبيعة الدستور والحياة البرلمانية.

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

حتمت طبيعة الأحداث، تقسيم الدراسة الى مقدمة ومبحثين فضلاً عن الخاتمة، تطرق المبحث الأول إلى المعارضة الداخلية وتشكيل الوزارة، مقسماً الى مطلبين تضمن الأول منها "وزارة وزير أفخم وقضية جوزيف ناوس"، بينما تضمن المطلب الثاني مسألة "تشكيل الوزارة والمهام المنوطة بها".

في حين تصدى المبحث الثاني إلى التطورات السياسية في عهد حكومة "وزير أفخم"، بين المطلب الأول مسألة ملحق القانون الأساسي - متممة الدستور - والمعارضة الداخلية، وكانت "حركة تمرد سالار الدولة ١٩٠٦-١٩٠٧ وموقف الحكومة منها" قد مثلت المطلب الثاني، بينما حددت الخاتمة بوضوح أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في خاتمة البحث.

توطئة:

هو سلطان علي خان بن محمد خان سالار الملك، وأمه هي حفيدة إبراهيم خان ظهير الدولة قاجار. ولد في عام ١٢٨٤هـ. ق / ١٨٦٧م، وكان في طفولته ضمن غلمان ناصر الدين شاه ١٨٤٨ - ١٨٩٦ عندما كان ولياً للعهد، ثم أصبح ضمن خدم الشاه نفسه، ومن ثم تولى نائب مسؤول مكاتبات ناصر الدين شاه وتحديداً في عام ١٣٠١ هـ.ق / ١٨٨٣م عُهدت إليه مهمة العمل عند ولي العهد مظفر الدين ميرزا في تبريز، وفي عام ١٣٠٣ هـ.ق / ١٨٨٥م أصبح مسؤولاً عن ضرائب أذربيجان، فضلاً عن عمله السابق لدى ولي العهد، وظل في هذا المنصب حتى منحه رتبة أمر لواء (فريق)، وحصل على شارات الأسد والشمس، وهي من أعلى الإشارات في العهد القاجاري، كما انه تولى لمدة من الزمن حكومة مدينة خلخال، و نفذ هناك عدد من المهام من أجل القضاء على فتن عشائر شاطرانلو و شاهسون وجلب في هذا الجانب أنظار البلاط الإيراني آنذاك<sup>(١)</sup>.

بعد اغتيال ناصر الدين شاه عام ١٨٩٦م وجلس مظفر الدين شاه على العرش الإيراني ١٨٩٦-١٩٠٧ ازدادت ترقيات سلطان علي خان بسرعة نحو الأمام، وبعد مدة وجيزة من تولي مظفر الدين شاه مهامه حل محل محمد خان أمين السلطنة الذي كان يشغل منصب مدير مكتب الاستفتاء (المالية) ومسؤول الحسابات الحكومية كما حصل على منصب وزير المحاسبات والبقايا،

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

فضلاً عن ان نجله محمد حسن خان الذي كان ضمن خدم الشاه حصل على لقب أمين بقاء، في حين حصل سلطان علي خان في عام ١٣١٩ هـ.ق / ١٩٠١ م من مظفر الدين شاه على لقب "وزير أفخم"، وفي ظل أحداث الثورة الدستورية وفي أثناء مدة صدارة ميرزا عبد المجيد عين الدولة وصدارة ميرزا نصر الله خان مشير الدولة ظل سلطان علي خان وزير أفخم محافظاً على منصبه بصفته وزيراً للداخلية حتى اقالة مشير الدولة من منصبه في يوم الأحد المصادف ٢ صفر ١٣٢٥ هـ.ق / ٢٦ اسفند ١٢٨٥ هـ.ش / ١٧ آذار ١٩٠٧، واستناداً لرغبة محمد علي شاه ١٩٠٧ - ١٩٠٩ حل محل مشير الدولة<sup>(٢)</sup>.

وفي غضون تلك المرحلة وتطوراتها فكر محمد علي شاه بدعوة ميرزا علي أصغر خان أتابك أمين السلطان الذي كان صدر أعظم في زمن ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، وتنصيبه من جديد صدر أعظماً لإيران، إلا ان أمين السلطان كان في ذلك الوقت مسافراً إلى أوروبا، وكان يحتاج إلى بعض الوقت ليصل إلى طهران ولهذا السبب أصدر محمد علي سلطان علي شاه مرسوم بتعيين سلطان علي خان وزير أفخم صدر أعظم لحين وصول أمين السلطان إلى طهران، وبهذا الصدد أشار بعض مؤرخي العهد القاجاري بان استقالة نصرالله خان مشير الدولة المفاجئة قد فاجأت محمد علي شاه، ولم يكن قد تم تحديد خليفة أو بديل له، الأمر الذي اضطر الشاه الجديد لتعيين وزير أفخم في هذا المنصب لكونه يتميز بشخصية ضعيفة يستطيع الشاه نفسه السيطرة عليها وتوجيهها حسب ما كان يرغب فيه، لذا أصبح وزير أفخم صدر أعظم في إيران منذ ذلك التاريخ<sup>(٣)</sup>.

المبحث الأول: المعارضة الداخلية وتشكيل الوزارة

أولاً: وزارة "وزير أفخم" وقضية جوزيف ناوس

يؤشر اعتلاء محمد علي شاه<sup>(٤)</sup> ١٩٠٧ - ١٩٠٩ الحكم في إيران، مرحلة خطير في تاريخ إيران الحديث، لا لأن عهده اتسم بالقسوة والعنجهية والاستبداد<sup>(٥)</sup>، ومناغمة روسيا القيصرية حسب، بل لما شهدته البلاد من أحداث وويلات جسام ومعاداته الصريحة للدستوريين، والاستخفاف بهم<sup>(٦)</sup>. إذ على اثر وفاة مظفر الدين شاه في ٨ كانون الثاني ١٩٠٧<sup>(٧)</sup>، اعتلى محمد علي شاه

الحكم، الذي بدأ حكمه بعداء الدستوريين لدرجة انه اهملهم ولم يدعوهم لحفل تتويجه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧<sup>(٨)</sup>، على الرغم من إن أعضاء المجلس حاولوا أن يظهرُوا حسن نواياهم تجاهه عندما قاموا بزيارته في ١٣ كانون الثاني ١٩٠٧ وقدموا التعازي إليه بوفاة والده ، وتهنئته بتوليهِ العرش ، لذلك فإن موقفه العدائي تجاههم يدل على عدم احترامه للحياة الدستورية ، والاستهانة بالمجلس ، فقد مثّل حكم محمد علي شاه ، أنموذجاً يعد أكثر سوءاً في الحكم الأوتوقراطي ، وسوء استخدام الحكم في إيران ، لاسيما وانه كان خاضعاً لسيطرة الروس ، ولعل تأثير " سيرغي شابشال خان"<sup>(٩)</sup> *Serge M. Chapchal* الروسي على محمد علي شاه- إذ كان معلماً له - ، كان له الدور الأساس في نهج تلك السياسة التي غذت أفكار الشاه بالحق والكره تجاه الحياة النيابية التي شخص مخاطرها على اصلاحياته منذ وقت مبكر من اعتلائه للسلطة<sup>(١٠)</sup>، ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا بأن محمد علي شاه لم يكن طوال سنوات حكمه القصيرة أسيراً لتطلعات الروس حسب، بل اداة تدور في فلهم عن طريق سماسرتهم ومستشاريهم الذين احاطوا به في مختلف دوائر الدولة .

ومن أجل تعبيد الطريق لعودة رئيس الوزراء السابق المعروف بميوله للروس، ميرزا علي أصغر خان "أمين السلطان"<sup>(١١)</sup>، عزلَ ميرزا نصر الله خان "مشير الدولة"<sup>(١٢)</sup>، من رئاسة الوزراء في ١٧ آذار ١٩٠٧<sup>(١٣)</sup>، ولما كان "أمين السلطان" مبعداً خارج البلاد، كُلفَ ميرزا سلطان علي خان "وزير أفخم"<sup>(١٤)</sup>، لتولي رئاسة الوزراء لحين عودة "أمين السلطان" للقيام بالمهام التي خطط لها الروس مسبقاً في محاولة لضرب الحياة الدستورية، وفي سبيل تسهيل عملية تمرير مخططاتهم عمدوا الى إيصال "أمين السلطان" الى السلطة على الرغم من تاريخه السيء في ذاكرة الايرانيين. وقبل أن يعلن "وزير افخم" أسماء وزارته على البرلمان، برزت قضية مهمة اثارها تدخل الشاه الصريح في محاولة منه لفرض اسم "جوزيف ناوس" البلجيكي كمرشح عنه لتولي وزارة الكمارك في هذه الحكومة ، ولعل إصرار الشاه على هذا الأمر يرجع اساساً الى رغبة روسيا التي سبق وان اسهمت في تولي الموظفين البلجيك في تلك المناصب ، لتثبيت نفوذها والحفاظ على مصالحها كضمان لها في تسديد ديونها التي كانت السلطة في إيران قد اقترضتها في وقت سابق من ذلك التاريخ، الأمر الذي آثر امتعاض انصار الثورة وتحديداً رجال الدين والبارازر، لا سيما وان اساليب "ناوس" وممارساته هي التي اججت المشاعر الوطنية واشعلت فتيل الثورة في ايران، ولهذا فلم يكن من المستغرب أن يواجه تعيين "ناوس" المعارضة السياسية داخل اروقة البرلمان وخارجه، لأن اشغال أجنبي لكرسي في مجلس الوزراء يُعد انتهاكاً لسيادة الدولة واذلالاً لهيبتها .

قادَ الميرزا جواد خان "سعد الدولة"، النائب عن الملاكين والاعيان، جناح المعارضة لتدخل

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

الشاه في تعيين أسماء الوزراء، فقد استنكر على موفد الشاه إلى المجلس "محتشم السلطنة"<sup>(١٥)</sup>، الذي بعثه الشاه ليقنع أعضاء البرلمان بأهمية تعيين "ناوس" وزيراً للكمارك بحجة جهوده في تنظيم المسائل المالية في البلاد بغض النظر عن كونه شخصاً أجنبياً، فقد ردّ عليه قائلاً: "لا ينبغي أن يكون لإيران أكثر من ثمانية وزراء، فبريطانيا لا يتجاوز عدد وزرائها الثمان أو التسع وزراء" حسب تعبيره، ويبدو ان نفوذ "ناوس" وسعة سلطته وميله الى الروس قد أثار غضب الكثير من الاعضاء، فلا غرو من أن نلاحظ بروز مثل تلك المعارضة<sup>(١٦)</sup>.

ونتيجة لإصرار الشاه، أخذت نار الاحتجاج تسري الى طهران وبعض المدن الإيرانية الأخرى، كما إن تبريز لم تكن بمنأى عن تلك الاحتجاجات فقد بعثت جمعية تبريز في ١٩ آذار ١٩٠٧ برسالة إلى المجلس تضمنت عدداً من المطالب، كان أهم ما جاء فيها مطالبة الشاه بإصدار بيان يدعم فيه المجلس ويحدد فيه عدد الوزراء بثمانية وزراء، ولم ينس أعضاءها قضية البلجيكي ناوس، إذ طالبوا الشاه بضرورة عزله والتخلي عن خدماته، معلنين رفضهم القاطع عن توليه إدارة الكمارك، فكان لها الأثر الواضح في شد أزر المعارضة داخل المجلس الذي تمسك أعضاؤه بالرفض القاطع لتدخلات الشاه<sup>(١٧)</sup>.

أصبحت قضية "ناوس" بمثابة سيفاً ذات حدين في وجه السلطة الحاكمة والاطماع الأجنبية في إيران، فهي لم تُعد تمثل التصدي للمصالح الأجنبية في البلاد حسب، بل سبباً سلكه المعارضون الدستوريون من اجل تعبئة الجماهير بحماسة دينية ووطنية ضد نفوذ الشاه، وعبر بعض الأعضاء عن سخطهم من تدخلات الشاه السافرة في عمل البرلمان، فقد وظف البعض منهم مطلب تعيين "ناوس" في الوزارة لصالح المعارضة الدستورية، فحذروا زملاءهم من التساهل في تلك المسألة كونها تمس سيادة البلد، مؤكدين لهم بأن التعاضي عن هذه القضية سيجعل من "ناوس" شيخاً للوزراء، وصدراً أعظماً حسب رأيهم<sup>(١٨)</sup>.

والحقيقة أنّ الدستوريين أدركوا جيداً أن رجال الدين ومن وراءهم الحشود الشعبية التي تؤيدها لهم القوة والسطوة ما يجعلهم اهلاً لقيادة حركة المعارضة الجماهيرية، وذلك باستعمال لغة الدين والنداءات الحماسية التي كانت كفيلة لتحريك الجماهير على نطاق واسع ضد الشاه وسياسته.

وعلى الرغم من شدة المعارضة وتمسكها بمطالبها، رفض محمد علي شاه وبعنجهيته المعهودة موقف المجلس الراض لتسنم ناوس وزارة الكمارك، الأمر الذي قابلته المعارضة الوطنية في تبريز بتكثيف الحذر والترقب، ودعت أفرادها إلى التظاهر وتعطيل الحياة المدنية هناك دعماً لموقف المجلس الوطني في طهران، كما لم يتهاون البعض منهم في الاستيلاء على دار البرقيات

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كليت التربيية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

العامة في تبريز، وكذلك معسكر الجيش وإطلاق سراح السجناء الموقوفين فيه أيضاً<sup>(١٩)</sup>، الأمر الذي أشّر خطورة الموقف الذي لا يمكن تفاديه.

وأمام ازدياد المعارضة الشعبية، وتصاعد حملة المطالبة بعدم تعيين "ناوس"، أدرك الشاه بعدم قدرته على مواجهة المجلس والشعب معاً، خشية من أن تقلت زمام الأمور من يده، لذلك طلب من السيد محمد الطباطبائي<sup>(٢٠)</sup> التدخل بشكل مباشر لتهدئة الأوضاع في تبريز لما له من حضور ديني بين الناس، لا سيما بعد ان وصل أثرها الى العاصمة طهران وبعض المدن الإيرانية الأخرى، فطلب منه اصدار بيان يوضح فيه بعض المغالطات السياسية بخصوص الادعاءات المنسوبة إليه - يُقصد به الشاه - بشأن إصراره على تعيين ناوس في وزارة الكمارك الإيرانية، والأغرب في ذلك انه طلب من السيد محمد الطباطبائي أن يبين للحشود بأن سياسة الشاه تسير إلى جانب سياسة الدستوريين، واقترح عليه ضرورة دعوة أحرار تبريز بالركون إلى الهدوء، وترك الفوضى، وهذا يدل على مدى قوة المعارضة الدستورية وصلابة موقفها آنذاك، وبالرغم من بعض التحفظات التي ابداهها السيد محمد الطباطبائي من مطالب الشاه، إلا إنه وافق على التدخل في تلك الاحداث، وربما ذلك نابع من حرصه على الامن ومراعاته لحماية دماء الناس، وضماناً لأبعاد الثورة عن الانجراف بعيداً عن اهدافها المرسومة، لا سيما وان بعض الاطراف الخارجية وخصوصاً روسيا تتربص بها وتسعى للقضاء عليها بأقرب وقت ممكن، ولأجل ذلك اشترط السيد محمد الطباطبائي على الشاه مقابل التدخل في تهدئة المعارضة بأن يتعهد بمساندة البرلمان وتحقيق رغبات الشعب الإيراني.

وأخيراً أذعن محمد علي شاه إلى مطالب البرلمان والمعارضة الوطنية وتخلي عن مطالبه في تعيين "ناوس"، بعد تدخل السيد محمد الطباطبائي الذي نجح في إعادة المياه الى مجاريها الطبيعية وامتصاص الغضب الجماهيري، وعلى اثر ذلك اصدر الشاه بياناً أعلن فيه تراجعاً عن مطلبه بتعيين "ناوس" في إدارة الكمارك والتخلي عن خدماته<sup>(٢١)</sup>، وبذلك تخلص الشاه من ثورة كادت أن توقع به وبسلطته لولا تدخل رجال الدين في الأمر وتمكنهم من نزع فتيل الثورة بعد أن تراجع في اللحظات الاخيرة عن مخططاته.

ويبدو أن الشاه أراد من قضية البلجيكي ناوس جس نبض المعارضة الوطنية، ومعرفة مدى قوتها وردة فعلها إزاء اتخاذ بعض القرارات الفردية دون الرجوع الى المجلس، ومع إننا لا نبتعد عن الحقيقة إذ قلنا إنَّ السبب الرئيس وراء تشبث الشاه بـ "ناوس" ترجع اساساً لضغوط الروس الذين كانوا وراء تعيينه في هذا المنصب، خدمة لمصالحهم وتشبيهاً لنفوذهم، كما أن محمد علي شاه



تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

بطبيعة الحال كان رافضاً لتسلط المجلس عليه واراد أن يتخلص من قراراته التي لا تتسجم وسياسته الاستبدادية، لا سيما وان أهالي تبريز كانوا اقرب الى فهم وادراك مخططاته عندما كان ولياً للعهد في اذربيجان طوال مدة حكم أبيه مظفر الدين شاه، لذا فليس من المستغرب أن تكون تبريز أول تلك المناطق الثائرة على حكم محمد علي شاه بعد انتصار الثورة الدستورية.

ثانياً: تشكيل الوزارة ومهامها

بعد أن اطمأن أعضاء المجلس الى تعهد الشاه، واستكمال التشكيلة الوزارية من قبل رئيس الوزراء، وفي سبيل تقديمها الى المجلس بصورة قانونية للتصويت عليها، وجهت الدعوة لعرض الحقيبة الوزارية على أعضاء البرلمان واتباع النهج الدستوري في ابداء الرأي والموافقة تجاهها، وتلبيةً لذلك بعثَ رئيس الوزراء أسماء وزرائه ومهامهم الى المجلس في ٢١ اذار ١٩٠٧<sup>(٢٢)</sup>، علماً انه تعذر عليه الحضور في ذلك اليوم<sup>(٢٣)</sup>.

تكونت الوزارة من ثمانية وزراء، شغلَ "وزير أفخم" وزارة الداخلية الى جانب رئاسة الوزراء، وفرمان فرما وزيراً للعدل، ونائب السلطنة وزيراً للحربية، وعلاء السلطنة وزيراً للخارجية، وناصر الملك وزيراً للمالية، ومخير السلطنة وزيراً للعلوم والمعارف، ومهندس الممالك وزيراً للفوائد العامة، ووزير همايون وزيراً للتجارة<sup>(٢٤)</sup>.

حضرَ جميع الوزراء باستثناء "وزير أفخم"، ووزير الحربية " نائب السلطنة " الذي تذرع بالمرض واعتلال صحته عن الحضور، واكتفى بإرسال مساعده "دبير الدولة" لينوب عنه في أداء القسم أمام المجلس<sup>(٢٥)</sup>، غير أن كسروي يعتقد بأن تكبره هو الذي منعه من الحضور وارسل من ينوب عنه كي لا يفقد ذلك المنصب<sup>(٢٦)</sup>، ولكن هذا الأمر وان كان يجانب الواقع نوعاً ما ، إلا إن صلابة أعضاء المجلس وموقفهم من قضية المسيو ناولس كانت اقرب الى اذهان الوزراء فلا يمكن أن يتجرأ احد في ذلك الوقت في الوقوف ضدهم، لا سيما وان وزارة " وزير أفخم " قد عدت بأنها أول وزارة قانونية سُكلت بعد احداث الثورة الدستورية .

وبعد نيل الموافقة على الوزارة، طلبَ السيد "سيد الحكما"، احد أعضاء المجلس، من الوزراء أداء يمين القسم<sup>(٢٧)</sup>، قائلاً: "كما أقسم أعضاء المجلس فعلى الوزراء تأدية اليمين أمام المجلس، إلا إنَّ الوزراء بينوا بأن اليوم التالي وهو الجمعة تصادف بداية العام الجديد، ولمباركته وقدسيته يكون من الافضل تأدية اليمين فيه أمام الشاه وبحضور حجج الإسلام، غير إنَّ "فرمان فرما"، وزير العدل، ذكرَ بأنه لا يوجد ثمة يوم عظيم البركة مثل اليوم الذي جمعهم به آنذاك، وطلب من



اتباعه الموافقة على أداء اليمين<sup>(٢٨)</sup> .

وبينما كان أعضاء البرلمان يناقشون قضية القسم مع الوزراء، أشار "صديق حضرت"، احد أعضاء البرلمان، بضرورة بيان عمل كل وزارة والواجبات التي انيطت بها ليتضح للجميع ما هي الأعمال الواجب القيام بها كي يتسنى لهم إجراء الترتيبات اللازمة ازاءها، لذا قدم برنامج الوزارة بخصوص عمل كل واحدة منها، فحددت وزارة العدل بالنظر بإدارة الدعاوى والمحاكمات الداخلية، بينما اختصت وزارة الخارجية بالتمثيل السياسي والدبلوماسي خارج البلاد وإدارة القنصليات في البلدان الصديقة، وحددت وزارة المالية مهامها بالنظر بالإدارة على الضرائب والاشراف على الكمارك وسك العملة، فيما اختصت وزارة الحربية بالشؤون العسكرية وما يتعلق بها من مسائل الدفاع، واختصت وزارة التجارة بتسيير التجارة العامة للبلاد والاشراف على الزراعة والصناعة، أما وزارة الداخلية فقد تضمن برنامجها الأشراف على الأمور التي تتعلق بحراسة الحدود وإدارة البريد والبرق والشرطة الداخلية، فضلاً عن اهتمام وزارة العلوم بما يختص بالمدارس والاقواف وإدارة المطبوعات والاشراف عليها، بينما كان الأشراف على الطرق والشوارع العامة وسكك الحديد والغابات والمناجم من مهام وزارة المنافع العامة<sup>(٢٩)</sup>.

وبطبيعة الحال لم يكن تراجع محمد علي شاه أمام المجلس سوى هدنة قصيرة نجح من خلالها في كسب الوقت، حيث نجح في إعداد خطة وبالاتفاق مع، "صنيع الدولة"، رئيس المجلس، ومؤيديه داخل المجلس في العمل على توجيه الانتقادات اللاذعة - فيما بعد - لحكومة وزير أفخم من اجل إسقاطها أولاً، ولتعبيد الطريق أمام عودة ميرزا علي اصغر خان "أمين السلطان" إلى البلاد من أوروبا لتسمنه منصب رئاسة الوزراء ثانياً، لا سيما وان الأخير كان كثيراً ما يؤكد للشاه بأن إيران لا يمكن ان تحكم إلا عن طريق السلطة الأوتوقراطية المطلقة<sup>(٣٠)</sup>، لذا شغلت بعض المتغيرات الداخلية والتطورات التي رافقتها حكومة "وزير أفخم" والتي قادت بالأخير الى تقديم استقالته وتشكيل وزارة اخرى.

المبحث الثاني: التطورات السياسية في عهد حكومة " وزير أفخم "

أولاً: ملحق القانون الأساسي "متممة الدستور" والمعارضة الداخلية

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

أسهمت الإشكالات القانونية في الدستور الإيراني ببروز حالة من النزاع الداخلي بين أعضاء المجلس ومحمد علي شاه منذ الوهلة الأولى من حياة الثورة الدستورية، ولعل افتقاد إيران لنظام دستوري ثابت طيلة القرون السابقة قد أفقدها - نوعاً ما - معالجة بعض القضايا المدنية وكيفية التوفيق بينها وبين المسائل الشرعية، فكانت أغلب المسائل مبهمة في مواد الدستور، ومن أجل تقادي هذه الإشكالات طرحت في المجلس فكرة تشريع الملحق التكميلي للدستور<sup>(٣١)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن الدستور الإيراني الذي وقع عليه مظفر الدين شاه في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٧، كان إنموذجاً للدستور الفرنسي والبلجيكي، وقد شملت مواده الـ (٥١) بعض التناقضات، فمثلاً كانت قضية مسؤولية الوزارة أولى المشكلات التي ظهر الاختلاف عليها بين محمد علي شاه والمجلس، فقد كانت المواد الدستورية التي تتعلق بتعيين وظائف الوزراء هي المواد (٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٢)، غير أن أيّاً منها لم تشر مباشرة لمسؤوليتهم إزاء المجلس - وهذا يعني إنَّ الوزراء مسؤولون دون إيضاح هذه المسؤولية - في حين ورد في المادة (٣٧) إنهم مسؤولون أمام الشاه، وهذا بحد ذاته يعد نقضاً لمسؤولية المجلس، الذي كان يرغب بأن يكون نظام الحكم مشروطاً بالفعل، حيث يكون فيه التصويت وموافقة الاغلبية الاساس الذي يلتزم به، غير إن المحافظين الدينيين كانوا السبب وراء منع إقرار الكثير من مقترحات الدستور آنذاك، فلا عجب أن نلاحظ أن هذه المادة قد جوبهت باعتراض من قبل بعض أعضاء المجلس، في وقت انقسم فيه الاهالي إلى طرفين تبعاً لانقسام العلماء<sup>(٣٢)</sup>.

كان الكثير من العلماء يتصورون في البداية أن التفاوت المعروف بين العرف والشريعة يمكن المحافظة عليه في النظام الدستوري الجديد، غير أن الواقع حملَّ خلاف ذلك، وفي تحليل خاص حول هذا الموضوع يشير الاستاذ الجليل الدكتور خضير البديري إلى اختلاف رؤى بعض العلماء وايديولوجياتهم حول نظام الثورة الدستورية، إذ يرى بأن السيد عبد الله البهبهاني<sup>(٣٣)</sup> إلى جانب مركزه الديني بوصفه مرجعاً دينياً، كان سياسياً من الطراز الأول، وبالرغم من موقفه إلى جانب الدستوريين في المجلس الأول، إلا إنه ولأسباب سياسية، تزعم جناح الوسط المحافظ إلى جانب حسن تقي زاده والجناح الليبرالي، بينما كانت دوافع السيد محمد الطباطبائي العقائدية التي دفعته إلى تأييد الثورة الدستورية، تتعرض إلى التغيير في احيان كثيرة، نتيجة لمستجدات الأحداث

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كليت التربيىة الأساسية للعلوم التربويىة والإنسانيىة  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

السياسية، ورؤاه الفكرية والشرعية تجاهها، حتمت عليه أن يختار احد الطريقتين إما المعتقدات الدينية أو السير وفق المنطق السياسي الليبرالي، فالشرع يحتم عليه الوقوف إلى جانب العقيدة الاسلامية وعدم التفريط بها مهما كانت النتائج، في حين كان الشيخ فضل الله نوري<sup>(٣٤)</sup> زعيماً روحياً لجناح المعارضة ضد الدستورية، وارجع البعض هذا التغير في موقف الشيخ فضل الله نوري بأنه مجرد نزاع على الزعامة السياسية، غير إن الخلاف الشخصي بين الشيخ فضل الله نوري والسيد عبد الله البهبهاني قد يكون السبب الرئيس وراء ذلك الخلاف، إلا إن اختلاف وجهات النظر للعلماء حول الدستورية لا يمكن تفسيره بأنه مجرد نزاع على السلطة السياسية والتنافس الاسري، إذ أن القوانين الشرعية وبعض مواد الدستور المدنية لا يمكن الجمع بينهما في بعض الحالات، لا سيما وان افكار بعض رجال الدين كانت تختلف في جوهرها عن البعض الاخر، حسب اتجاهاتهم الفكرية ورؤاهم الفلسفية<sup>(٣٥)</sup>.

وللبت بهذه المهمة ، تشكلت عن طريق المجلس لجنة خاصة لدراسة الدستور والخروج بملحق تكميلي في ٢٢ شباط ١٩٠٧<sup>(٣٦)</sup>، كان من بين اعضائها سعد الدولة، الذي يُعد مهندس ملحق الدستور الاساس لعام ١٩٠٧، وزعيم الجناح الليبرالي - الريكالي في المجلس، وحسن تقي زاده - وكانا كلاهما من دعاة التغريب في إيران، ومستشار الدولة - كان ميالاً إلى فكرة التغريب، والحاج أمين الضرب ومحقق الدولة- وهما من كبار التجار، والسيد نصر الله اخوي - ممثل العلماء في المجلس، ووثوق الدولة وصديق حضرت- وهما من أعيان طهران ، وكانوا جميعهم ممثلون عن المجلس داخل اللجنة ، بينما مثل الحكومة في اللجنة كل من مشار الملك - ابن رئيس الوزراء "مشير الدولة"، ومؤتمن الملك - ابن عم معاون رئيس الوزراء "مهدي قُلي هدايت" وكلاهما من اعضاء لجنة كتابة الدستور الاساس<sup>(٣٧)</sup>، علماً إن البلاد انطلقت فيها حركات هياج المعارضة لبعض مواد الدستور من مدينة تبريز والعاصمة طهران<sup>(٣٨)</sup>.

ونتيجة لذلك، انقسم العلماء الى فريقين معتدل ومتشدد، فالمتشعبة المعتدلون كانوا يؤيدون مجلساً قائماً على الشريعة تحت اشراف العلماء، ولم يكن لديهم إعتراض على الدستورية الشرعية، بينما رأى الفريق الآخر بأن سن القوانين المدنية - بالرغم من وجود القرآن الكريم واحكام الشرع -

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

يُعد تدخلاً في شؤون المؤسسة الشرعية، أي إنَّ سن القوانين يُعد مخالفة واضحة لحكم الله والنبوة الإسلامية، ولم يعدوه حراماً حسب، بل كفوراً والحاداً<sup>(٣٩)</sup>، وأصدر فضل الله نوري فتوى تناغمت مضامينها مع طروحات الجناح المناهض للثورة الدستورية نصت على "أن تأسيس البرلمان وسن الدستور للبلاد يغيّر الشرع الإسلامي"<sup>(٤٠)</sup>، ونتيجة لذلك الاختلاف بين رجال الدين، تطورت المعارضة الداخلية وبرزت طلباتها التي تتفق وافكار المؤسسة الدينية، فظهر حركة المشروطة والمستبدة نتيجة لاختلاف الرؤى والافكار بين الطرفين<sup>(٤١)</sup>.

وفي محاولة للانتفاف على الدستورية، عقدت وبتوجيه من محمد علي شاه جلسة في بيت "مشير الدولة"<sup>(٤٢)</sup>، رئيس الوزراء السابق، للإجابة على فكرة تشريع ملحق الدستور، وقد عمد مشير الدولة ومساعدته مهدي قلي هدايت إلى الاستهانة بفكرة أن الشعب الإيراني لا يقبل بالمشروطة كونها تتعارض وأحكام الشرع، وأكد على لزوم أن تكون الحكومة وفقاً للشرعية الإسلامية، مضيفاً بأن المشروطة تعني تساوي حقوق الجميع وهذا يعني حرية الأديان في إيران وفق مبدأ الدستورية، متسائلاً عن إمكانية قبول مثل هكذا حرية في مجتمع مسلم<sup>(٤٣)</sup>.

جاءت ردة الفعل تجاه موقف محمد علي شاه من التدخل بصياغة ملحق الدستور قوية من قبل اهالي مدينة تبريز وبقية المدن الإيرانية مطالبين بضرورة إعادة صياغة بعض مواد الدستور وما يتفق والعقيدة الإسلامية، فقد شهدت مدينة تبريز موجة من الاحتجاجات والاعتراضات، ومما زاد الأمر خطورة هو ظهور المجاهدين في الشوارع وسيطرتهم على دار البرقيات في المدينة، فبعثت جمعيتها عدداً من البرقيات إلى المجلس تقيد بتنامي الغضب والاستياء الشعبي، فورد وعلى سبيل المثال لا الحصر في أحداها الاستيلاء على معسكر للجيش وإطلاق سراح السجناء من قبل المجاهدين، فلا غرو أن نلاحظ أن بادرت جمعية تبريز إلى الطلب من أعضاء المجلس الضغط على محمد علي شاه والمساعدة في تهدئة انتفاضة المدينة التي عجز حتى العلماء عن تهدأتها حسب نص تلك البرقيات<sup>(٤٤)</sup>.

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلد كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

وفي محاولة لامتناس النعمة الجماهيرية قَدَمَ محمد علي شاه وعداً مكتوباً تعهد من خلاله بدعم مشروع كتابة ملحق الدستور<sup>(٤٥)</sup>، بيد أن هذا الوعد لم يكن إلا وسيلة خداع قصد منها تهدئة أوضاع تبريز والانتفاف حول هذا مشروع، لذا لم يثمر شيئاً.

وفي هذه الأثناء أوضح حسن تقي زادة إنَّ اللجنة كانت متفقة بخصوص الحاجة إلى قوانين جديدة وغير دينية مقتبسة من الغرب وتحاكي فكرة الحريات العامة والحقوق المدنية، الأمر الذي لقي معارضة شديدة من قبل الشيخ فضل الله النوري، الذي اشترط على المجلس ضرورة تشكيل لجنة من خمسة علماء تقوم بالإشراف على مقررات المجلس ومصادقتها بعد التأكد من عدم مخالفتها للشريعة، مقابل الكف عن معارضته لملحق الدستور<sup>(٤٦)</sup>، ونص المقترح الذي قدمه فضل الله نوري: "يجب تشكيل هيئة من علماء الطراز الأول لكي ينظروا في جميع القوانين المُقررة من قبل المجلس، وان يصار إلى اسقاط أي قانون يرون انه مخالف لأحكام الشريعة عن صفته القانونية ولا يمكن تنفيذه"<sup>(٤٧)</sup>.

اعتصم الشيخ فضل الله نوري في مسجد السيد عبد العظيم في نيسان ١٩٠٧ معلناً معارضته للدستورية، هدف من خلالها إيصال أفكاره إلى الناس، الأمر الذي نتج عنه انقسام رجال الدين على انفسهم بين مؤيد ومعارض للدستورية، لذا مثلت قضية التحصن هذه حالة خطيرة في تاريخ الثورة الدستورية<sup>(٤٨)</sup>.

تظاهر محمد علي شاه بالقبول بهذه الخطوة وأعلن انه سيوشح ملحق القانون الأساسي بتوقيعه بعد تأييده من قبل مجتهدي مدينة النجف الاشرف، بيد انه لم يكن لعلماء المدينة وجهة نظر موحدة إزاء المشروطة<sup>(٤٩)</sup>، ومن المؤكد أن محمد علي شاه كان يهدف إلى زيادة شقة الخلاف بين العلماء الأمر الذي يصب في مصلحة توجهاته السياسية الرامية إلى زيادة سلطته وسطوته واستبداده .

لم تتطل مخططات الشاه على المعارضة الدستورية، فقد دعت جمعية تبريز أهالي المدينة في ٧ نيسان ١٩٠٧ إلى البدء باعتصام شامل ولمدة شهر كامل عطلت فيه بازارات المدينة

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

وأسواقها، كما نشرت تقريراً أعربت فيه عن إدراك الشعب ووعيه لواقع البلاد السياسي وإصرار  
المعتصمين على تشريع ملحق القانون الأساسي<sup>(٥٠)</sup>.

وتتأغماً مع هذا الموقف، طبع مجاهدو تبريز في شهر أيار آلاف المنشورات شككوا فيها  
بمرجعية العلماء في الأمور غير الدينية من قبيل ملحق القانون الأساسي، كما بينوا رغبتهم بقانون  
أساسي يحدد السلطة المشروطة للشاه والوزراء<sup>(٥١)</sup>.

لم تكن المدن الإيرانية الأخرى بمنأى عن أحداث تبريز، فقد ظهرت بعض الاحتجاجات  
في اصفهان وتبريز الداعمة لضرورة سن ملحق للدستور، كما لم تكن العاصمة طهران بعيدة عن  
تلك التطورات، فقد نصبت خيام المعارضة أمام المجلس في ميدان بهارستان - ساحة الربيع -  
واكدوا اعتصامهم حتى المصادقة على ملحق القانون الأساسي، ثم انبرت مجموعة كبيرة من النساء  
المحجبات دعماً وتأييداً لذلك الاعتصام، الأمر الذي دفع بصنيع الدولة، رئيس المجلس، إلى  
التلويح باستقالته من منصبه إذا لم يفرض الاعتصام، كما حظيت هذه التطورات بمتابعة وتقييم  
الدبلوماسية البريطانية في طهران، فقد أعرب أحد دبلوماسييها عن دهشته لسرعة تطور الجمعيات  
وتنامي روح المعارضة، فقد بيّن إن " في كل مدينة مجالس مستقلة تعمل دون استشارة الحاكم أو  
المجلس المركزي في طهران، والحكام المبعوضون يعزلون الواحد تلو الآخر، ولم تكن الحكومة  
المركزية والمجلس الوطني قادراً على الصمود"<sup>(٥٢)</sup>.

وفي خضم تلك التطورات الداخلية كانت تراود الشاه بعض المخططات لعزل رئيس الوزراء،  
وتنصيب "أمين السلطان"، لاسيما بعد تنامي المعارضة، وفشله في إيجاد المخرج منها، فضلاً عن  
القوى الخارجية التي تدخلت بشؤون إيران بشكل سافر خلال تلك المدة، إذ كانت روسيا تخطط من  
اجل عودة "أمين السلطان" وتمير مخططاتها، وظلت قضية ملحق الدستور مستعرة إلى ما بعد  
وزارة "وزير أفخم"، ولا سيما بعد أن لمست السفارة البريطانية في طهران خطورة تلك الأوضاع  
وتطوراتها فمارست ضغوطها على الشاه، لذلك تمّ في ١٤ حزيران ١٩٠٧ إدراج المادة المقترحة  
إلى ملحق الدستور تحت نص المادة الثانية من الدستور<sup>(٥٣)</sup>، وبذلك وضعت النهاية لتلك القضية  
بعد أن ضم ملحق الدستور (١٠٧) مادة ملحقة للدستور الأساس، وعلى الرغم من أن اعداده قد

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

تم في عهد حكومة "وزير أفخم"، إلا انه لم يوقع من قبل الشاه إلا في ٧ تشرين أول ١٩٠٧<sup>(٥٤)</sup>، وربما يكون هناك بعض الغايات من اجبار الشاه على توقيه بذلك التاريخ والذي يصادف الذكرى السنوية الأولى لافتتاح المجلس .

من خلال ذلك يمكن القول إنه رغم حالة عدم الرضا على ملحق الدستور بالنسبة لبعض أعضاء المجلس والمعارضة الوطنية والدينية، وانتقاد بعض رجال البازار له، كانت البلاد تشهد حركة عصيان ومعارضة قادها سالار الدولة في مختلف المدن الإيرانية وهو ما مثل بعض تطورات الأحداث التاريخية في إيران.

ثانياً: حركة تمرد سالار الدولة (١٩٠٦-١٩٠٧) وموقف الحكومة منها

تعد حركة "سالار الدولة"<sup>(٥٥)</sup> من الحركات التي استمرت لوقت طويل امتدت من بداية الثورة الدستورية وحتى بدايات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، والتي كلف استمرارها خسائر كبيرة للحكومة الإيرانية، والقوى التي ساندت التمرد، وعدم الاستقرار في مناطق غرب إيران.

ترجع بداية "سالار الدولة" السياسية الى عهد مظفر الدين شاه ، عندما عيّن الأخير أبنائه حكماً على الأقاليم ، لذا أصبح سالار الدولة حاكماً على إقليم كردستان، ومن هنا أصبح معلمه "نصير الملك الشيرازي - ملك المتكلمين"، وزيراً ومستشاراً له، وبعد أن استقر الحكم لسالار الدولة، تمكن من توسيع دائرة نفوذه في الولايات الغربية من إيران، وبات يفكر بكيفية الحصول على التاج بعد وفاة أبيه، معتقداً بأنه المرشح الأفضل للحكم، وقد حاول الاستفادة من القوى العشائرية القاطنة في غرب إيران ، وقوة نفوذها لأجل خدمة طموحه وإطماعه<sup>(٥٦)</sup>.

تظاهر سالار الدولة بمساندته للحياة الدستورية والافكار التنويرية ، املاً منه في كسب ود المعارضة الوطنية، وبعد اعتلاء اخيه محمد علي شاه الحكم في إيران، أعلن تمرداً على السلطة متخذاً من منطقة غرب إيران قاعدة له، مستعيناً ببعض القبائل الكردية هناك، كما ارسل بعض الكتب الى المجلس الوطني عارضاً عليه طلب المساعدة في إسقاط حكم محمد علي شاه، غير



تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

انه تفاجئ بالموقف الرفض له من أعضاء المجلس، الذين لم يكتفوا بالرفض حسب، بل ارسلوا له برقية حوت في معناه أسلوب التهديد والنصح والكف عن معارضة السلطة المركزية<sup>(٥٧)</sup>.

اشتدت حركة معارضة سالار الدولة، وفي نفس الوقت أعلن محمد علي شاه عزل أخيه سالار الدولة من جميع مناصبه في بروجرد ولرستان في شباط ١٩٠٧، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم امتثال الأخير لتلك الأوامر، في الوقت الذي كان فيه ملك المتكلمين قد ترك العمل معه عائداً الى طهران<sup>(٥٨)</sup>.

ولغرض أن يكون قريباً من البلاط، ترك سالار الدولة مدينة بروجرد قاصداً طهران، في مرحلة اشتد فيها الخلاف بين محمد علي الشاه والدستوريين، املاً منه في استقطاب المعارضة الوطنية الى جانبه، إلا انه تفاجئ بعدم الرضا الذي استقبله به أهالي طهران، الأمر الذي دفعه بالعودة الى لرستان تحت حماية والد زوجته من قبيلة اللر "نظر علي خان"، والذي أسهم بدور كبير في جمع المقاتلين من حوله والتهيئ لمهاجمة العاصمة طهران مدعياً بأنه وجهت اليه الدعوى الرسمية من أعضاء المجلس.

اتخذت حركة سالار الدولة الخطوات العملية في آذار ١٩٠٧ لتحقيق اهدافها، بعد أن تجمع حوله قرابة ٥٠٠٠ مقاتل، قسموا إلى معسكرين الأول تحت قيادته والثاني أسندت قيادته الى نظر علي خان، إلا أن سالار الدولة واجه معوقات كثيرة لعل اهمها عدم توفر التجهيزات اللازمة وتهيئتها لهذه الإعداد الكبيرة من المقاتلين<sup>(٥٩)</sup>.

مما دعا المجلس أن يقوم بتوجيه استفتاءً شرعياً لعلماء النجف الاشرف المؤيدين للمجلس لبيان تكليف المسلمين إذا ما تعرضوا لخطر من أسموهم بالخائنين وذوي المقاصد والأغراض الشخصية، ونوع الحكم الذي من شأنه أن يمنع تعدياتهم ويسهم في نشر العدالة بين العباد، ف جاء الرد بفتوى وشحت بختم ثلاثة من كبار العلماء هم حسين خليل الطهراني ومحمد كاظم الآخوند<sup>(٦٠)</sup> وعبد الله المازندراني<sup>(٦١)</sup>، دعوا من خلالها عموم المسلمين إلى عدم التكلؤ في حماية المجلس لما يمثله هذا الأمر من مخالفة صريحة للشرع القويم وخيانة واضحة للدولة تسهم في إضعافها<sup>(٦٢)</sup>.

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

ونلمس من الفتوى السابقة، أن مراجع الدين قد أجازوا المجلس شرعياً وحثوه وطنياً بضرورة الإسراع في إنهاء هذه الحركة، فلا غرو أن نلاحظ المجلس قد طالب محتشم السلطنة، معاون وزير الداخلية، الحضور إلى المجلس للتداول والنقاش حول آلية الرد على تلك الحركة.

كما كلف المجلس، رضا علي خان، حاكم بوشهر لإعداد قوة عسكرية لمواجهة ذلك التمرد، ونتيجة لاعتقاد أعضاء المجلس بأن القصد من هذه الحركة هو التوجه صوب العاصمة وإسقاط المجلس، لذا برزت قضية هذه الحركة في أولويات عمل المجلس، وهددوا وزير الداخلية بالاستقالة إذا أم يتخذ اموراً جدية تجاه حركة سالار<sup>(٦٣)</sup>، وأعتد المجلس في مقابل ذلك على عشائر كلهر الكردية وزعيمها داود خان، في التصدي لتلك الحركة، ولم يتردد داود خان عن تقديم المساعدة، بل ابدى استعداداً للقيام بهذه المهمة، واسرع بإرسال قواته نحو مدينة نهاوند التي سيطر عليها سالار الدولة لتحريرها من سيطرته.

ولم تكن المدن الإيرانية الأخرى بعيدة عن تلك الأحداث بل قدمت كل من كرمنشاه وهمدان وزنجان مساعدتها الفورية في سبيل اخماد تلك الحركة، ولعل الدمار والخراب الذي استخدمته قوات سالار الدولة في المناطق التي سيطر عليها والتي وصلت اخبارها الى بقية المدن الإيرانية الاخرى، وبعد وصول طلائع قوات داود خان بقيادة ولده جوانمير خان "ضرغام الدولة" الى مشارف نهاوند عجلت بانتهاء قواته، وقام سالار الدولة بمحاولة لإقناع الشخصيات البارزة في كرمنشاه، للوقوف الى جانبه ومنهم الحاج محمد مهدي، زعيم الدستوريين في المدينة، إلا أنه فشل في محاولته، لذا قام بالهجوم المباغت على القوات الحكومية بقيادة أمير أفخم البخيتاري وتمكن من هزيمتها، إلا أن وصول قوات داود خان غيرت من مسار الأحداث هناك، وفي أول صدام له مع سار الدولة في ٢٣ آذار ١٩٠٧<sup>(٦٤)</sup>، تمكنت قواته من هزيمة عشائر اللر وهروب سالار الدولة من المعركة والتجائه للقنصلية البريطانية في كرمنشاه في ٢٦ آذار ١٩٠٧، طالباً منهم الحماية له، غير إنّ المفوضية البريطانية قد ترددت في بادئ الأمر، حذراً من أن يفهم ذلك الأمر بأنه نال التشجيع من الحكومة البريطانية، ومع ذلك كلفت المفوضية أحد دبلوماسيها بغية إيجاد حل للمشكلة، والتوسط عند رجال الدين ولاسيما السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

الله البهبهاني لنيل الاعفاء عنه ، ولذلك كلف ميرزا علي اصغر خان "اتابك أعظم" فيما بعد، لتكفل أقامته في منزله، غير أنه لم يمكث طويلاً في طهران فغادرها متوجهاً الى أوربا<sup>(٦٥)</sup>، ولكن هذا لا يعني نهاية المطاف في طموحات سالار الدولة الذي كان دائماً ما يستغل فترات الاضطراب داخل البلاد ليعلن تمردة فيها من جديد .

ثالثاً: عودة أمين السلطان وعزل وزير أفخم

في خضم التطورات والاحداث التي شهدتها إيران عاد أمين السلطان من منفاه في سويسرا في ٢٦ نيسان ١٩٠٧، بدعوة من الشاه نفسه وذلك لتسليم منصب رئيس الوزارة، وكان هذا معروفاً منذ أيام مظفر الدين شاه بإفساح المجال أمام النفوذ الاجنبي للتغلغل في إيران، وقد لاقت خطوة الشاه هذه ترحاباً ورضى من قبل الروس<sup>(٦٦)</sup>.

شهدت البلاد معارضة قوية جراء إعادة " أمين السلطان، وتوجهت الحشود نحو المدينة معلنة رفضها لأنزاله على ساحل مدينة انزلي بعد أن اوصلته القوات الروسية على ظهر قارب حربي الى هناك، الأمر الذي اضطره الى التراجع والانتظار على ما تؤول اليه الأمور، علماً إن بعض المساعي الحثيثة من قبل بعض الشخصيات المهمة في المجلس، سعت لعودة أمين السلطان، أمثال مخبر السلطنة، وأمين الضرب، والسيد عبد البهبهاني، معتقدين بأنه الرجل المدير الذي يمكنه تخليص البلاد والاتيان بحكومة توافقية تعيد الأمن والاستقرار للبلاد<sup>(٦٧)</sup>.

حقيقةً آثار خبر عودة أمين السلطان الى البلاد ردود فعل شديدة لدى الجماهير الإيرانية، واستعد سكان مدينة انزلي لمهاجمة أمين السلطان في حال نزوله الساحل، الأمر الذي دفع بالأخير الى التراجع والعودة الى السفينة الروسية، غير أن وصول العديد من البرقيات التي تطالب بعودة أمين السلطان الى طهران، دفع بالجماهير الى التخلي عما كانت ترنو اليه، وقدم أمين السلطان برفقة قوات القوزاق والفرسان الى مدينة رشت متجهاً صوب العاصمة طهران<sup>(٦٨)</sup>. وبذلك وضعت النهاية لحكومة ميرزا سلطان علي خان "وزير افخم" في ٣٠ نيسان ١٩٠٧، غير أن المجلس أرجأ الموافقة على الاستقالة حتى يوم ٩ ايار من العام نفسه بعد أن اجري الأعضاء التصويت على الموافقة للاستقالة وتنصيب أمين السلطان بدلاً عنه<sup>(٦٩)</sup>.

وبهذا سجل تاريخ عودة أمين السلطان، والتطورات التي رافقته، انعطافة جديدة في تاريخ الثورة الدستورية، تمثلت باعتلاء أمين السلطان "أتابك أعظم" رئاسة الوزراء، وتغلغل القوى الأجنبية بعد توصلها لعقد اتفاقية آب ١٩٠٧.

### الخاتمة

كانت الثورة الدستورية في إيران تمثل إحدى أهم الثورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ضد استبداد السلطة المطلقة المتمثلة بحكم الدولة القاجارية، وصفحة مشرقة من صفحات التاريخ الإيراني الحديث.

ونظراً لقيام الثورة الدستورية للحد من تغلغل النفوذ الاجنبي في إيران، شغلت قضية تنصيب المسيو جوزيف ناوس في وزارة "وزير أفخم" طليعة المعارضة السياسية داخل البرلمان، والذين لم تغفى لهم عين حتى تمكنوا بالأخير من طرده خارج البلاد في آذار ١٩٠٧.

إنّ المحافظة على أهداف الثورة وعدم تحييدها عن مسارها الذي رسمت لأجله، دفع بالدستوريين الى تقديم بعض التنازلات من اجل ضمان سيران مفعولها للحفاظ على الدستور، بالرغم من المرحلة الخطيرة التي كادت أن توأد الثورة في مهاتها.

مثلت الثورة الدستورية على الرغم من التناقضات التي اوجدتها في مراحلها الأولى، حالة من التلاحم والتكاتف تجاه الأزمات الداخلية ميزتها عن طبيعة ثورات البلدان الاخرى، فقد وقف رجال الدين والبازار ومختلف طبقات المجتمع الاخرى بوجه حركة التمرد التي قام بها سالار الدولة.

لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا بأن أبرز ما جاءت به الثورة هو النظام البرلماني الذي شهدته تاريخ إيران لأول مرة في تاريخه السياسي، فقد حولت نظام الحكم من النظام الملكي المطلق الى نظام ملكي دستوري، وهو ما منحها الأهمية البارزة في تاريخ القرن العشرين.

## الهوامش

(١) خضير البديري، تاريخ الوزارات الإيرانية في العهد القاجاري ١٧٩٦-١٩٢٥، ج٤، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٩.

(٤) محمد علي شاه: وهو ابن مظفر الدين شاه، وأمه " أم الخاقان بنت ميرزا تقي خان أمير كبير "، ولد في تبريز عام ١٨٧٢، واختر ولياً للعهد عام ١٨٩٦، وعين حاكماً على أذربيجان في العام نفسه، اعتلى الحكم بعد وفاة والده عام ١٩٠٧، وتوج رسمياً في ٢٠ كانون الثاني من العام نفسه. توفي في باريس عام ١٩٢٥، للمزيد من التفاصيل. انظر: صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (١٩٠٧ - ١٩٠٩)، مراجعة: حسين محمد عبد الله الصولاغ، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٥ وما بعدها؛ حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣١٨ - ٣٣٣.

(٥) وصفه بعض المؤرخين بأنه يتمتع بالذكاء والفطنة، لكنه ضعيف الإرادة، منقاداً الى المنتفعين ذوي المصالح الخاصة، المعارضين للإصلاح، بينما حدد الأغلبية من الباحثين صفاته بأنه متغرساً متعالياً مجبولاً على الظلم وسفك الدماء، مستتبداً بالرأي لا يطبق رقيباً ولا حسيباً، ينظر: صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١٦ - ١١٧؛

(٦) خضير مظلوم فرحان البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٥.

(٧) Edward G. Browne, *The Persian Revolution of 1905-1909*, Cambridge: at the University Press, London, 1910, P133.

(٨) يذكر البعض تاريخ التتويج في ١٩ كانون الثاني ١٩٠٧. ينظر: صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١٨؛ أحمد كسروي تبريزي، تاريخ الحكم النيابي في إيران، ج١، ترجمة: هويدا عزت محمد، مراجعة: بديع محمد جمعة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٩١؛

Edward G. Browne, Op. Cit., P.133.

(٩) سيرغي ماركو فتج شابشال: وهو يهودي روسي، كان المعلم والمربي لمحمد علي شاه عندما كان ولي للعهد في أذربيجان، وفي الحقيقة كان شابشال الحاكم الفعلي لأذربيجان، وكان وراء تنكر محمد علي شاه للدستورين ومحاربتهم إياهم، لقب بـ " خان "، و " اديب السلطنة ". انظر: حسن الجاف، المصدر السابق، ج٣، ص٣٦٨.

(١٠) صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١٨.

(١١) ميرزا علي أصغر خان " أمين السلطان " اتابك أعظم (١٨٥٩-١٩٠٧): الميرزا علي أصغر خان، الملقب بأمين السلطان، ولد في طهران عام ١٨٥٩، ويعد من أبرز الرجال السياسية المهمة في الدولة القاجارية،

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

شغل أكثر من منصب وزاري رفيع المستوى في عهدي ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، أصبح رئيساً للوزراء (١٨٩٨ - ١٩٠٣)، وفي عهد محمد علي شاه أصبح رئيساً للوزراء في ايار ١٩٠٧ - ٣١ اب ١٩٠٧ حيث اغتيل في التاريخ الأخير، للمزيد انظر: خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ - ١٩١١، العارف للطبوعات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٣٥ - ٢٤١؛

Edward G. Browne, Op. Cit., P.139 -

.140

(١٢) ميرزا نصر الله خان "مشير الدولة": (١٨٤١-١٩١٠): هو الميرزا نصر الله خان النائيني، عاش طفولة بائسة، عرف بنزخته الليبرالية ومواهبه الإدارية التي أهلته لتسبم مناصب إدارية رفيعة عين سنة ١٨٩٥ وزيراً للخارجية، وبعد عام واحد تسبم منصب وزير الحربية ثم عادة لوزارة الخارجية بعد عامين، وهو أول رئيس وزراء في الثورة الدستورية، عزل من منصبه في آذار ١٩٠٧. للتفاصيل انظر: قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ - ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص ٩٠.

(13) Edward G. Browne, Op. Cit., P.139.

التبس الأمر عند صباح الفتلاوي عندما ذكر بأن الشاه عزل "مشير الدولة" وعيّن بدله "أمين السلطان". انظر: صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١١٩.

(١٤) ميرزا سلطان علي خان "وزير أفخم" (١٨٦٦ - ١٩١٨): هو سلطان علي خان ابن محمد خان سالار الملك، ولد في عام ١٨٦٦ ابن طبيب ناصر الدين شاه، كلفه مظفر الدين شاه بجباية ضرائب أذربيجان، ثم معاوناً لوزير المالية سنة ١٨٩٩ ثم عُين حاكماً على خلخال. بعد تولي مظفر الدين شاه العرش عُين حاكماً على يزد. مُنح لقب وزير أفخم عام ١٣١٩هـ. ق.تولى منصب وزارة الداخلية في حكومتي عين الدولة ومشير الدولة، وبعد إستقالة مشير الدولة من رئاسة الحكومة، نُصب وزير أفخم رئيساً للوزراء لحين وصول علي أصغر أتابك الى إيران لتولي ذلك المنصب. توفي في عام ١٩١٨. انظر: هادي صاحب عيدان البدرابي، الموقف الروسي من الثورة الدستورية ١٩٠٥ - ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط - كلية التربية، ٢٠١٥، ص ٩٣؛ جمشيد ضرغام بروجني، نخست وزيران ايران از ابتدای مشروطيت تا كنون - ميرزا سلطانعلي خان وزير افخم، مجله " وحيد " ، تير ١٣٥٠ ش ، شماره ٩١ ، ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(١٥) محتشم السلطنة: دبلوماسي إيراني، عمل سفيراً لإيران في الهند، وأصبح معاوناً لرئيس الوزراء أتابك أعظم في وزارته التي شكلها سنة ١٩٠٧، وانضم بعد فتح طهران سنة ١٩٠٩ إلى الحزب الديمقراطي. انظر: عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني ١٩٠٦ - ١٩١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠١٣، ص ١٤٨.

(١٦) للتفاصيل انظر: عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٤٩ - ١٥٠.  
(١٧) حول موقف ازربيجان من تلك الاحداث. ينظر: أحمد كسروي تبريزي، المصدر السابق، ص ٣٢٣ - ٣٤٥؛  
**Bradley Jahan Borougerdi , Constitutionalism, Socila Democracy, and Nationalism, and The First Communst Movement in Iran, 1905-1921, Master of Arts in History, The University of Texas At Arlington , 2006 , P.17 - 22.**

(١٨) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(١٩) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢٠) السيد محمد الطباطبائي (١٨٣٤-١٩٢١): من كبار مجتهدى إيران، ولد في كربلاء، وانتقل إلى طهران ودرس فيها حتى أصبح من كبار علمائها، وآمن بفكرة المشروطة وساندها حتى أصبح من كبار قياداتها في طهران. للتفاصيل انظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين الفاجري والبهلوي ١٧٩٦ - ١٩٧٩، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٧٨ - ١٨٤.

(21) **E.G. Browne , The Persian Revolution , p.136.**

(٢٢) شروح ومذكرات مجلس شورى ملى، دوره يك، جلسته ٥٤، ٢٩ اسفند ١٢٨٦ ش (٢١ آذار ١٩٠٧)، ص ١.

على الموقع الالكتروني <http://www.ical.ir>

(٢٣) يذكر خطأ بأن وزير الداخلية قد عرض نيابة عن رئيس الوزراء أسماء الوزارة على المجلس، ينظر: أحمد كسروي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢١.

(٢٤) شروح ومذكرات مجلس شورى ملى، دوره يك، جلسته ٥٤، ٢٩ اسفند ١٢٨٦ ش (٢١ آذار ١٩٠٧)، ص ٣.

على الموقع الالكتروني <http://www.ical.ir>

(٢٥) همان منبع.

(٢٦) أحمد كسروي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢١.

(٢٧) يذكر خطأ بأن السيد عبدالله البهبهاني هو من طلب أداء القسم، ينظر: أحمد كسروي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢١.

(٢٨) شروح ومذكرات مجلس شورى ملى، دوره يك، جلسته ٥٤، ٢٩ اسفند ١٢٨٦ ش (٢١ آذار ١٩٠٧)، ص ٣.

على الموقع الالكتروني <http://www.ical.ir>

(٢٩) شروح ومذكرات مجلس شورى ملى، دوره يك، جلسته ٥٤، ٢٩ اسفند ١٢٨٦ ش (٢١ آذار ١٩٠٧)، ص ٣.

على الموقع الالكتروني <http://www.ical.ir>

(٣٠) حسين عبد زاير الجوراني، حركات المعارضة في إيران ١٩٠٤-١٩٢٥، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية - كلية التربية الاساسية، ٢٠٠٩، ص ٨٠.

(٣١) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٣٥؛ مهدي ملك زاده، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران (جلد اول، دوم، سوم) چاپ اول، چاپ مهارت، تهران، ١٣٨٣ ش، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٣٢) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٣٤.



تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

(٣٣) السيد عبد الله البهبهاني (١٨٤٥-١٩١٠): ولد في النجف الاشرف عام ١٨٤٥، وهو نجل سيد إسماعيل مجتهد بهبهاني من كبار مجتهدي طهران، ولد في مدينة بهبهان وقرأ فيها المقدمات، هاجر إلى العراق ودرس على فحول علمائه، عاد إلى إيران وأدى دوراً كبيراً في أحداث الثورة الدستورية وأصبح نائباً في الدورة الأولى للمجلس ١٩٠٦ - ١٩٠٨، اعتقل على إثر ضرب المجلس في ٢٣ حزيران ١٩٠٨ ونفي إلى كرمنشا، اغتيل في ١٥ تموز ١٩١٠ على يد الحزب الديمقراطي الإيراني، ودفن في النجف الاشرف. للمزيد من التفاصيل انظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية...، ص ٨٠ - ٨٤.

(٣٤) الشيخ فضل الله كجوري نوري (١٨٤٣-١٩٠٩): وُلِدَ في مدينة نور التابعة لمازندران، وهو من كبار مراجع التقليد في إيران، درس المقدمات في إيران ثم سافر إلى العراق وحضر درس المجدد الشيرازي ثم رجع إلى إيران عام ١٨٨٢، اشترك في انتفاضة التبغ والتبناك ١٨٩١ - ١٨٩٢، ودعم المشروطة في بادئ الأمر ثم أصبح من اشد المعارضين إليها، أعدم من قبل الأحرار نتيجة موقفه هذا بعد دخولهم طهران عام ١٩٠٩. للتفاصيل انظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية...، ص ٣٠١ - ٣١٠.

(٣٥) خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

( E.G. Brown , The Persian Revolution , p. 140 ..... )<sup>36</sup>

(٣٦) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٣٧؛ خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٢٣.

(٣٨) كان الاعتراض على بعض مواد الدستور، ومنها المادة (٨) التي تنص على: " أن أهالي البلاد متساوون أمام قانون الدولة"، فقد اعترضوا عليها عادييها مخالفة للشرع والعقيدة الإسلامية، متذرعين بقولهم: لا يمكن ان يتساوى المسلم والكافر في الدية مثلاً، فيما كان الاختلاف حول المادة (١٩) التي تنص على: " ينبغي أن ينفق على تأسيس المدارس من مصروفات الدولة والشعب..."، فتذرعوا بقولهم: الرسوم الاجبارية تتنافى والشريعة، بينما حمل الاختلاف حول المادة (٢٠) التي نصت على: " جميع المطبوعات حرة باستثناء كتب الضلالة والكتب المضرة بالدين المبين... " فتذرعوا بقولهم: يجب أن يكون ذلك بإشراف العلماء. للمزيد يمكن الرجوع الى: خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٢٦.

(٣٩) للمزيد من التفاصيل. يُراجع: رشيد الخيون، المشروطة والمستبدة، معهد الدراسات الإستراتيجية - الفرات للنشر، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١١ - ١٧١.

(٤٠) نقلاً عن: صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٤١) وللاطلاع على أفكار الطرفين، يمكن الرجوع الى: سلمان عبد الأعلى، المشروطة والمستبدة، قراءة معاصرة للصراع بين الآخوند الخراساني والسيد محمد كاظم اليزدي وأنصارهما حول الحركة الدستورية، مقال منشور على الانترنت؛ رشيد الخيون، المصدر السابق، ص ١١١-١٧١.

(٤٢) كان مشير الدولة يعكس رأي محمد علي شاه في مباحثاته مع وكلاء المجلس ويتبنى فكرة صياغة ملحق القانون الأساسي وفقاً للشريعة الإسلامية. انظر: عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(<sup>٤٤</sup>) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(E.G. Brown , The Persian Revolution , p. 136.)45

(<sup>٤٦</sup>) مهدي ملك زاده، منبع قبلي، ج ٣، ص ٤٨٤؛ بهمن انصاري، انقلاب مشروطه از آغاز تا انجام، كتابخانه مجازي، تهران، ١٣٩٣ ش، ص ٢٤ - ٢٥.

(<sup>٤٧</sup>) خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية...، ص ٣٠٤.

(<sup>٤٨</sup>) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ - ٣٠٧؛ صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(<sup>٤٩</sup>) انقسم موقف علماء مدينة النجف الاشرف إزاء المشروطة إلى ثلاث تيارات، كان الأول مؤيداً وسمي بـ"المشروطة" ودعمه ثلاث من كبار المجتهدين وهم كل من محمد كاظم الاخوند وعبد الله المازندراني وميرزا حسين خليل الطهراني، في حين رفض المجتهد محمد كاظم اليزدي المشروطة وسمي تياره بـ"المستبدة"، في حين ظهر تياراً محايداً لم يكن ذا فاعلية أو تأثير على مجريات الثورة الدستورية قاده الشيخ حسن صالح مهدي كاشف الغطاء. للتفاصيل انظر: رشيد الخيون، المصدر السابق، ص ٩٩-١٩٤.

(<sup>٥٠</sup>) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(<sup>٥١</sup>) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(<sup>٥٢</sup>) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(<sup>٥٣</sup>) لمراجعة ذلك، ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٣٢-٢٣٣؛ طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ - ١٩٧٩، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(<sup>٥٤</sup>) خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٣٤.

(<sup>٥٥</sup>) ولد أبو الفتح ميرزا (سالار الدولة) في تبريز عام ١٨٨٠ م وهو الابن الثالث لمظفر الدين شاه، أصبح وزيراً لحسام الملك، حاكم كرمنشاه عام ١٨٩٧، ومديراً لأعمال ميرزا محمود، حاكم زنجان في ١٨٩٨، وعُيّن وكيلاً لأعمال ميرزا شفيق خان مستشار الملك كركاني في عام ١٩٠٣، كما عينه والده حاكماً على كردستان، تميزت شخصيته المشاكسة وطموحه اللامحدود بالمطالبة للحصول على العرش الإيراني طيلة حياته، فأعلن تمرده علانية وقام بأعمال السلب والقتل في المناطق القريبة من منطقة حكمه. ينظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية...، ص ١٢٤ - ١٢٧.

(<sup>٥٦</sup>) حسين عبد زاير الجوراني، المصدر السابق، ص ٨٦.

(<sup>٥٧</sup>) للمزيد من التفاصيل. راجع: حسن الجاف، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥١ - ٣٥٨.

(<sup>٥٨</sup>) حسين عبد زاير الجوراني، المصدر السابق، ص ٨٨.

(<sup>٥٩</sup>) حسين عبد زاير الجوراني، المصدر السابق، ص ٨٨ - ٩٠.

تفاهم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

(٦٠) محمد كاظم الآخوند (١٨٣٩ - ١٩١١): وهو ابن ملا حسين النجفي، من كبار مراجع التقليد في النجف الأشرف، ولد في مشهد عام ١٨٣٩، ودرس فيها المقدمات، هاجر إلى العراق ودرس على يد الشيخ مرتضى الأنصاري والمجدد الشيرازي، تزعم الجناح المؤيد للثورة الدستورية الإيرانية والمجلس. ينظر: صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٦١) عبد الله المازندراني (١٨٤٣ - ١٩١٢): عالم فاضل ومرجع كبير في النجف الأشرف، ولد في مازندران، درس في حوزات مشهد وأصفهان وسامراء والنجف، كان من أشد المؤيدين للثورة الدستورية الإيرانية والمجلس، ولشدة تأييده إليها سمي بـ"العالم الدستوري". انظر: عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥؛ سلمان عبد الأعلى، المصدر السابق، ص ٣ - ٢٣.

(٦٣) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٦٦) طلال مجذوب، المصدر السابق، ص ٢٠١؛ صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ١٢٢؛

Edward G. Browne, Op. Cit., P.140.

(٦٧) Edward G. Browne, Op. Cit., P.140 - 141.

(٦٨) خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز...، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٦٩) عبد الحسين نوائى، همان منبع، ص ١٣.

#### قائمة المصادر

أولاً: وثائق المجلس الوطني

- شروح ومذكرات مجلس شورى ملى، دوره يك، جلسه ٥٤، ٢٩ اسفند ١٢٨٤ ش (٢١ آذار

١٩٠٧). على الموقع الالكتروني <http://www.ical.ir>

ثانياً: الرسائل والاطاريح

(أ) العربية

- حسين عبد زاير الجوراني، حركات المعارضة في إيران ١٩٠٤-١٩٢٥، رسالة ماجستير،

الجامعة المستنصرية - كلية التربية الاساسية، ٢٠٠٩.

- قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية

١٩٠٥ - ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة تكريت، ٢٠٠٥.

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلد كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

- هادي صاحب عيدان البدرابي، الموقف الروسي من الثورة الدستورية ١٩٠٥ - ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط - كلية التربية، ٢٠١٥.
- عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني ١٩٠٦ - ١٩١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠١٣.

(ب) الأجنبية

- **Bradley Jahan Borougerdi, Constitutionalism, Socila Democracy, and Nationalism, and The First Communst Movement in Iran, 1905-1921, Master of Arts in History, The University of Texas at Arlington, 2006.**

ثالثاً: الكتب

( أ ) العربية والمعربة

- أحمد كسروي تبريزي، تاريخ الحكم النيابي في إيران، ج ١، ترجمة: هويدا عزت محمد، مراجعة: بديع محمد جمعة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج ٣، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.
- خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبارز في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ - ١٩١١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢.
- موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦ - ١٩٧٩، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥.
- التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط ٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥.
- تاريخ الوزارات الإيرانية في العهد القاجاري ١٧٩٦-١٩٢٥، ج ٤، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٩.
- رشيد الخيون، المشروطة والمستبدة، معهد الدراسات الإستراتيجية - الفرات للنشر، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦.
- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦ - ١٩٧٩، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٨٠.
- صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (١٩٠٧ - ١٩٠٩)، مراجعة: حسين محمد عبد الله الصولاغ، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

(ب) الكتب الأجنبية

تفانم الصراع الداخلي في إيران إبان عهد وزارة سلطان علي خان  
"وزير أفخم" (١٧ آذار - ٣٠ نيسان ١٩٠٧)

مجلت كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية  
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية - جامعة بابل

- Edward G. Browne, The Persian Revolution of 1905-1909 ,  
Cambridge: at the University Press, London, 1910.

- بهمن انصاری ، انقلاب مشروطه از آغاز تا انجام ، کتابخانه مجازی ، تهران ، ١٣٩٣ ش.
- مهدي ملك زاده ، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ( جلد اول ، دوم ، سوم ) چاپ اول ، چاپ  
مهارات ، تهران ، ١٣٨٣ ش.

رابعاً: البحوث:

- سلمان عبد الأعلى، المشروطة والمستبدة، قراءة معاصرة للصراع بين الآخوند الخراساني والسيد  
محمد كاظم اليزدي وأنصارهما حول الحركة الدستورية، مقال منشور على الانترنت.
- جمشيد ضرغام بروجني ، نخست وزيران ايران از ابتدای مشروطيت تا كنون - ميرزا  
سلطانعلي خان وزير افخم ، مجله "وحيد" ، شماره ٩١ ، تير ١٣٥٠ ش.